بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لانتصار الثورة الإسلامية في إيران

خصائص العلاقات الإيرانية السورية

أبو الفضل صالحي نيا
المستشار الثقافي لسفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في سورية

الرئيس بشار الأسد خلال لقائه في طهران آية الله علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإسلامية (عن الانترنت – أرشيف)

في هذا العام ٢٠١٩ نحن على موعد مع بلوغ ذكرى انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عامها الأربعين في الحادي عشر من شهر شباط لتقفَ شامخة تعلن تحدّيها لمن أراد لها الانهيار.

حدّد البعض سقوفاً زمنيةً لبقاء الثورة واستمراريتها، فمنهم من تكهّن مدة شهر واحد، إلى شهرين، ثمّ ستة أشهر، أو سنة واحدة، وتكرّرت هذه المهل، إلا أنه لم يتحقق أي منها إلى الآن، فديمومة الثورة كانت وما زالت مرهونة بقوّتها التي تستمدها من الشعب. ونحن على أعتاب احتفالنا بالذكرى الأربعين في هذا العام نلحظ إخفاق آخر لسقف زمني تم تحديده من الرئيس الأميركي وزبانية إدارته أمثال «جون بولتون»، حيث تبجحوا بألا يسمحوا لإيران بالاحتفال بالذكرى الأربعين لانتصار ثورتها وأكدوا أنها لن تبلغها، تصريحات وتمنيات كهذه إن دلّت على شيء فإنما تدلّ على جهلهم وعدم معرفتهم حقيقة مصدر وقوة الثورة وعناصر حيويتها، أيضاً تدل على مدى استيائهم مما حققته الثورة الإسلامية من إنجازات بمعزل عن هيمنتهم وعنجهيتهم.

الثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩ انتصرت في منعطف تاريخي مهم للمنطقة؛ في وقت فاجأ «أنور السادات» شعوب المنطقة ودولها بالسفر إلى الكيان الصهيوني وتوقيعه معاهدة السلام (الاستسلام) «كامب ديفيد» مُخرجاً مصر من جبهة المواجهة، مُحدثاً خللاً في توازنات المنطقة السياسية والأمنية والعسكرية، حيث كان الحديث آنذاك عن تشكيل حلف إستراتيجي قوامه (إسرائيل، مصر، إيران) وكان لهذا الترتيب الجديد للمنطقة تداعيات مقلقة لمصير المنطقة وخاصة مستقبل القضية الفلسطينية. وقف الرئيس «حافظ الأسد» بعد رحيل عبد الناصر في الساحة وحيداً برؤيته وموقفه وهدفه حيث تخلى قادة دول المنطقة عن إستراتيجية المواجهة، لكن سرعان ما وجد حليفه الإستراتيجي بشكل مفاجئ بعدما تحوّل من حليف للكيان الصهيوني إلى أكبر داعم ومناصر للقضية الفلسطينية. إنها الثورة الإسلامية في إيران التي أتت بنظام سياسي جديد على نقيض تام مع سياسات النظام الملكي وتحالفاته وصداقاته وعداواته، أنها الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي أضحت عدوّاً للكيان الغاصب بعدما كانت الصديق الأقرب إليه في المنطقة ؛ النظام الجديد طرد الصهاينة، أغلق سفارتهم في طهران، حوّلها إلى أول سفارة لفلسطين في العالم، أعلن وقوفه مع دول وشعوب المنطقة في قضاياها المشروعة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. في خضم هذه التحولات ثمّن الرئيس الراحل حافظ الأسد قيمة هذا الحدث السياسي المهم وما يمكن له أن يقدّم لصالح القضايا العربية فبادر إلى تأسيس علاقات إستراتيجية معه داعياً بقية الدول العربية لتخطو بذات الاتجاه، معلناً موقفه بثقة وبيقين بأنه: «في إيران كان يقوم حكم ديكتاتوري إمبراطوري معاد للأمة العربية متعاون مع إسرائيل يشكل قاعدة عسكرية وسياسية عملاقة في هذه المنطقة الإستراتيجية تعمل بجدّ ونشاط لتنفيذ مخططات الامبريالية العالمية، حكم دكتاتوري إمبراطوري له أطماع توسعية، مما جعله يشكل خطراً دائماً مستمراً متزايداً على الأمة العربية وعلى الوطن العربي. هكذا كان الوضع في إيران وجاءت ثورة شعبية تحت شعار الإسلام في إيران. جاءت هذه الثورة لتقلب الأمور رأساً على عقب... فتطيح بالشاه وتلغي الارتباطات الأجنبية الامبريالية وتلغي القواعد العسكرية الأجنبية... وتقطع كل علاقة لها مع إسرائيل وتعلن تبنيها الكامل لقضية القدس وفلسطين والأراضي العربية المحتلة، وترفع شعار التحرير الكامل للقدس وفلسطين والأراضي المحتلة، وتبعث هذه الثورة انعكاسات كبيرة ايجابية على مجمل حركة النضال إقليمياً وعالمياً وتدخل هذه الثورة تعديلات مهمة على التوازن الإستراتيجي بكل ما تعنيه كلمة إستراتيجي... هكذا كان الوضع في إيران وهكذا أصبح الوضع في إيران.. فهل يعقل بعد هذا إلا أن نفرح بانتصار هذه الثورة؟ وهل يعقل بعد هذا إلا أن نحرص على استمرار هذه الثورة؟ في ضوء هذا الفهم اعتبرت الجماهير العربية انتصار الثورة الشعبية في إيران انتصاراً لها.

وانطلاقاً من سياستنا المبدئية أيضاً حرصنا على إرساء أساس متين لأوثق علاقات الصداقة والتعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ففي ذلك مصلحة وفائدة لشعبينا وللمنطقة التي نحرص على أن تكون خيراتها وثرواتها لأبناء هذه المنطقة يفيضون منها على البشرية وأن نبعد عنها كل تدخل أجنبي يريد أصحابه سوءاً بها».

دعونا نوضّح كيف كانت سياسات إيران وعلاقاتها ومواقفها ليتبيّن بعدها مدى صحة موقف الرئيس الراحل. في عام ١٩٤٩م اعترف النظام الملكي البائد بالكيان الصهيوني كأمرٍ واقع، ما أثار حفيظة العلماء والشعب الإيراني، فقامت في العام ١٩٥١حكومة «الدكتور مصدّق» –المناصرة للشعب– بإلغاء الاعتراف ولكن بدعم أميركي عبر انقلاب مدبّر تمت الإطاحة بحكومة «الدكتور مصدّق»، عاد بعدها شاه إيران من منفاه في إيطاليا إلى البلاد وقرّر إقامة علاقات مع الكيان الصهيوني وتوسيعها في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية والأمنية والاستخباراتية، حيث كان آنذاك «بن غوريون» أوّل رئيس وزراء في الكيان الصهيوني وصاحب مشروع «محاور الجوار» يسعى إلى تأسيس علاقات مع دول جوار الدول العربية خاصة تركيا وإيران مما يخرج إسرائيل من عزلتها والحصار المفروض عليها من قبل الدول العربية. أعلن الشاه في لقاء صحفي مع فاينانشال تايمز في ٣ حزيران ١٩٦٩م أنّ «إيران تعترف بحق إسرائيل في الوجود والعلاقات مع إسرائيل في تحسّن في مجالات كثيرة». وفي شباط ١٩٧٣ أرسل ريتشارد نيكسون الرئيس الأميركي آنذاك رسالة إلى الكونغرس حول السياسة الخارجية الأميركية، كتب فيها: «منطقة الشرق الأوسط أحد أصعب الاختبارات لأميركا. إيران وإسرائيل بسبب امتلاكهما الإمكانات العسكرية والاقتصادية يستطيعان ضمان أمن المنطقة وعلى هذا أقترح تقديم السلاح اللازم بأنواعه إلى إيران وإسرائيل». «أوري لوبراني» سفير إسرائيل في طهران من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٩صرّح بأنه خلال الـ٢٠ سنة الماضية (آنذاك) أكثر الرؤساء الإسرائيليين التقوا بالشاه ومنهم بن غوريون وإسحاق رابين وشمعون بيريز. كتبت صحيفة «جيروزاليم بوست» في تلك الفترة أن لإسرائيل منافع إستراتيجية في إيران.

وعلى هذا الأساس تعمّقت آنذاك العلاقات الإيرانية الإسرائيلية في جوانبها المختلفة ومن جملتها العلاقات العسكرية. فحسب الوثائق الموجودة تم عقد عدّة اتفاقيات بين إيران وإسرائيل بهدف التنسيق والتعاون بين جيشي البلدين منها:

– اتفاقية ناويران سنة ١٩٦٩م حول تسليح جيش إيران بالأجهزة الالكترونية وتدريب الجنود والضباط الإيرانيين بالسلاح الإلكتروني.

– اتفاقية في مجال سلاح الجو حول التنسيق بين القوة الجوية في البلدين وتدريب الضباط الإيرانيين والإسرائيليين، وحسب هذا الاتفاق كان يحقّ لإسرائيل استعمال المطارات وأجهزة الرادار الإيرانية.

– اتفاقية تدريب الجيش الإيراني للحرب على الدول العربية تنص على تهيئة جيش إيران عن طريق تعليم الإستراتيجية الحربية للعرب وتكتيكاتهم الحربية.

– اتفاقية شراء صواريخ أرض– أرض مداها ٤٥٠ كيلومتراً مجهّزة برأس غير نووي يزن ٣٥٠ باوندا من إسرائيل بقيمة ٢,١ مليار دولار، وأيضاً اتفاقية شراء هاون من إسرائيل واتفاقية إصلاح المقاتلات الإيرانية في إسرائيل.

كما وثّقت الصحيفة السويدية الرسمية «باري ماتش» الصادرة بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٣ بوجود ١٥٠٠٠ عسكري إيراني في إسرائيل؛ حيث يتم تدريبهم. وأيضاً كتبت المجلّة في تموز ١٩٦٧ بأنه خلال حرب الأيام الستّة كانت المقاتلات الأميركية تحط في مطارات إيران، وبعد تلوينها ورسم نجم داوود عليها كانت تنتقل إلى إسرائيل.

وفي جانب آخر من التعاون الأمني والاستخباراتي وقتئذ، كانت الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الصهيونية ثالث أنشط الأجهزة الأجنبية في إيران بعد الأجهزة الأميركية والبريطانية.

– تم تأسيس جهاز الأمن الإيراني (سافاك) على شاكلة جهاز الأمن الإسرائيلي (شين بت) وكانت إسرائيل حينها تملك ثلاثة قواعد في إيران وهي قاعدة «أهواز» وقاعدة «ايلام» وقاعدة «كردستان» وكلها في المناطق الغربية لإيران والمحاذية للعراق.

هذه القواعد كانت تعمل لاستخدام العملاء للنشاط في العراق ودول الجوار العربي لإيران، وحسب الوثائق استطاع الصهاينة اصطياد عملاء من العراق والكويت والبحرين والإمارات والسعودية حيث كانت تقدّم نسخة من التقارير إلى الإدارة الثانية في سافاك وترسل نسخة إلى إسرائيل فوراً. في سنة ١٩٦٧ أعلنت إسرائيل استغنائها عن هذه القواعد فتم إغلاقها واستمرت إسرائيل في إدارة شبكة عملائها البالغ عددهم ٣٠٠ عميل مباشرة من إسرائيل.

حسب الوثائق الموجودة، كان هناك مشروع معروف بـ(مشروع الوردة) أو (عملية الوردة) على أساسه تفاوض «أوري لوبراني» سفير إسرائيل في طهران آنذاك مع رئيس جهاز الأمن الإيراني (سافاك)، وأعلن عن استعداد الكيان الصهيوني للتعاون النووي مع إيران وأكد رأي إسرائيل بضرورة تسليح إيران بالسلاح النووي وقال في هذا اللقاء، نحن مستعدون للتعاون النووي مع إيران في كل الجوانب، وإذا أردتم بإمكاننا إنتاج السلاح النووي لكم لأن إنتاج يورانيوم ٢٣٨ من يورانيوم ٢٣٥ لتوليد السلاح النووي عمل سهل جداً في إسرائيل، بعد هذه المرحلة لن يكون إنتاج السلاح النووي عملاً مهماً.

– وفي ربيع ١٩٧٧م وقّع «شمعون بيريز» وزير الحرب الإسرائيلي آنذاك اتفاقية للتعاون مع إيران في برنامج الصاروخ الباليستي النووي تنص على تأمين الميزانية اللازمة بمقدار مليار دولار من جانب إيران وإعطاء مطارٍ وقاعدة لإطلاق واختبار الصواريخ بعيد المدى لإسرائيل.

العلاقات الإيرانية الصهيونية كانت أوسع وأعمق بكثير مما ذكر ولا يمكن تناولها في مقالة واحدة ولكن من قراءة هذا الجزء اليسير يمكن لنا أن نكشف مدى تشابك المصالح بين هذين النظامين العدوين للعرب. فماذا كان مستقبل المنطقة والقضية الفلسطينية لو استمر حكم الشاه في إيران؟

مما ذكرناه يمكن تفسير الهدف من العلاقات بين الشاه والكيان الصهيوني بأن هناك خطة إستراتيجية تقتضي بالنهوض بإيران كقوة إقليمية نووية إلى جانب إسرائيل كداعم اقتصادي وعسكري وسياسي للكيان الصهيوني.

استطاعت الثورة الإسلامية بانتصارها إزالة هذا الخطر الذي كان يهدد أساس القضية الفلسطينية وجعلت دعم الفلسطينيين في نضالهم ضد الصهاينة، أساس سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الإستراتيجية والمعلنة، وهذا الواقع أصبح أساساً لإقامة علاقات إستراتيجية بين الجمهورية العربية سورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية بقراءة حكيمة من الرئيس الراحل لسياسات وأهداف ومواقف هذا النظام المولود من رحم الثورة الإسلامية في إيران، وما حدث في المنطقة في ما بعد وخلال أربعة عقود أثبت صوابية موقف الرئيس الراحل من الثورة الإسلامية، حيث قدّمت إيران وسورية نموذجاً فريداً في الدبلوماسية والعلاقات السياسية.

هذه العلاقات تتمتع بمواصفات فريدة قلّما شاهدناها في عالم الدبلوماسية حيث لم تبن هذه العلاقات سعياً وراء مصالح سياسية أو اقتصادية أو عسكرية مؤقتة فحسب؛ بل كانت تهدف إلى بناء علاقات إستراتيجية شاملة تتمتع بروح أخوية لصالح الجانبين ولخدمة مصالح الأمة، فالعلاقات بين إيران وسورية بعد انتصار الثورة الإسلامية وخلال أربعة عقود مضت اتّسمت بالصدق والثقة وعدم فرض خيارات من جانب على حساب جانب آخر، إيران وسورية كانتا وما زالتا صادقتين مع بعضهما في علاقاتهما، هذه الصفة دعّمتها الثقة بينهما، خلال الأربعين سنة الماضية، فلم يخشَ أحدهما الآخر من علاقاته السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية مع أي دولة في العالم، ولم يفرض وحتّى لم يطلب أي منهما موقفاً محدداً في موضوع محدد وترك الخيار لشريكه في العلاقات أن يختار أي موقف في أي موضوع حسب ما يراه مناسباً والأمثلة عديدة لهذا الواقع في العلاقات السورية الإيرانية. العلاقات الإيرانية السورية تقدم أنموذجاً في عالم العلاقات الدولية قلّ نظيرها، علاقات مبنيّة على الصدق والثقة والحرية لأخذ المواقف والقرارات السيادية، وهذا هو السّر في ديمومة ومتانة العلاقات الإيرانية السورية.

هذا الواقع اليوم تدعمه قراءة الرئيس بشار الأسد لهذه العلاقات حيث قبل فترة وفي لقاء برئيس لجنة السياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي أكّد بأن ((العلاقة بين دمشق وطهران قامت منذ انطلاقتها على المبادئ والأخلاق واحترام إرادة الشعوب في تقرير مصيرها ورسم مستقبلها بعيداً عن أي تدخلات خارجية وهذا النهج ساهم في تثبيت استقلالية البلدين، مشدداً ضرورة اعتماد هذه العلاقة كأساس لخلق شبكة أكبر من العلاقات خاصة مع الدول التي تتفق مع سورية وإيران في نهجهما هذا».

لا شكّ علاقات بهذه المواصفات تستمر وتتطور لصالح البلدين ولصالح المنطقة رغم كل الضغوطات والإغراءات والمؤامرات كما أثبت الواقع خلال أربعة عقود ماضية.

في علاقات كهذه لا خوف على المصلحة الوطنية ولا مكان للكلام عن مصادرة الإرادة الوطنية لطرفي العلاقة، وهكذا قدّمت إيران وسورية أنموذجاً فريداً إلى عالم العلاقات الدولية.

«الوفاء للمقاومة»: إبعادنا لشبح الحرب عن بلادنا ندين به لسورية وإيران

وكالات

أكدت كتلة الوفاء للمقاومة اللبنانية، أمس، أن سورية وإيران هما الوحيدتان اللتان وقفتا إلى جانب لبنان في حرب تموز التي شنها الاحتلال الإسرائيلي عام ٢٠٠٦ على لبنان.

ونقلت «الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية عن عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب نواف الموسوي قوله في بيان: في عام ٢٠٠٦ عندما شن العدوان الإسرائيلي، لم يقف بجانب لبنان سوى سورية الأسد وإيران الثورة والدولة بقائدها وشعبها العظيمين».

وأوضح البيان، أن «مدينة صور كانت تعيش حال اضطهاد مطلع القرن العشرين على أيدي الاحتلال الفرنسي، ومع قيام الجمهورية اللبنانية، عانت صور ومنطقتها الحرمان، ولاسيما أن الدولة التي اقتصر شغلها على العاصمة وما حولها والجبل، حرمت هذه المناطق، لذلك عاشت باضطهاد وفقر وحرمان على كل المستويات».

وأضاف: «في هذا الوقت يمكننا أن نتحدث عن دعم أساسي قدم من الشعب الإيراني لأهلنا اللبنانيين في مدينة صور ومنطقتها، تمثل بقيام الحرس الثوري بدعم المقاومين اللبنانيين وتمثل أيضاً بتوجيه الإمام الخميني لجميع المقاومين باتجاه مقاتلة العدو الصهيوني، ويومذاك منحهم الإمام الخميني الفتوى التي أجازت للشهيد أحمد قصير أن يقتحم مقر الحاكم العسكري الإسرائيلي في مدينة صور ويدمره على الجنود والضباط الإسرائيليين الذين فاق عددهم ١٥٠ جندياً وضابطا، وطوال هذه السنوات منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ٢٠٠٠، لم تتوقف إيران بشعبها ودولتها وقائدها عن تقديم الدعم للمقاومين، حتى جرى تحرير معظم الأراضي اللبنانية».

وختم الموسوي بالقول: «صحيح أن الجنوبيين عاشوا منذ عام ٢٠٠٦ حتى الآن أياما من السرور والسعادة لم يعيشوها منذ قيام الكيان الصهيوني، إلا أنهم أيضاً يدركون أن هذا الاستقرار لا يمكن أن يحافظ عليه إلا من خلال زيادة قدرات المقاومة على ردع العدوان الإسرائيلي، وهنا يحضر دور الشعب الإيراني العزيز في دعم مقاومتنا، فبفعل هذا الدعم، تمكنا من بناء ترسانة صاروخية مهمة جدا، والإخوة في إيران حسنوا قدرات الصواريخ البالستية على الإصابة الدقيقة، وبالتالي اليوم إبعادنا لشبح الحرب عن بلادنا، ندين به لهذه القوة التي نراكمها بالاستناد إلى أصدقائنا في إيران وسورية».

«مخيم الهول» بات «مخيم الموت» و٤٥ حالة وفاة معظمهم من الأطفال

معاناة الأهالي مستمرة في مخيم الهول والواقع تحت سيطرة «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في شمال شرق البلاد (عن الانترنت – أرشيف)

الوطن

تصاعدت أعداد الوفيات في «مخيم الهول» الواقع تحت سيطرة «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في شمال شرق البلاد، وذلك بسبب التقصير الكبير في الرعاية الطبية ونقص العلاج اللازم وقلة الغذاء، إضافة إلى تردي الأحوال الجوية.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة في تقرير لها أمس، أن «لا شيء يعتري النازحين والفارين من الموت، سوى الموت نفسه، يرافقه أوضاع وأحوال إنسانية مأساوية، بينما المنظمات الدولية والأمم المتحدة والأطراف الفاعلة، تنظر بصمت مقزز إلى أحوال عشرات آلاف النازحين في مخيمات الهول، التي باتت (مخيمات الموت)».

وأضاف التقرير: إنه «بينما تعصف الأحوال المعيشية المتردية بشكل كبير ومتسارع في المخيم، بنحو ٤٠ ألف نازح داخل المخيم، جاءت الرياح والأمطار لتعصف بعشرات المخيمات وتزيد من طين مخيمات الموت والمأساة التي تسودها بلّة».

وحسب التقرير، فإن «سبب امتناع اللجان المعيّنة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والأمم المتحدة، عن توزيع المساعدات، هو طلب دفع رشاوى مالية مقابل الحصول على المستلزمات والخيم، الأمر الذي أثار حفيظة النازحين وقاطني المخيم من عدم وجود جهات تردعهم وتمنعهم من ممارسة هذه التصرفات مع نازحين فروا من موت ليلاقوا موتاً جديداً ومأساة أكبر من التي عانوها ضمن مناطق سيطرة التنظيم».

وذكر أن «أعداد الأشخاص الذين فارقوا الحياة تصاعد بشكل كبير، نتيجة التقصير الكبير في الرعاية الطبية والإشراف الصحي على الحالات المرضية، إضافة لتردي الأحوال الجوية وقلة المساعدات وانعدامها في بعض الأحيان، ونقص العلاج اللازم وقلة الغذاء المقدم من المنظمات المشرفة على مخيم الهول».

وأشار إلى «تصاعد أعداد الوفيات في مخيم الهول إلى ٤٥ حالة معظمهم من الأطفال، فارقوا الحياة نتيجة أوضاع إنسانية ومعيشية سيئة، والقسم الأكبر منهم فارق الحياة نتيجة أمراض تزايدت مضاعفاتها خلال رحلة الوصول إلى مخيم الهول».

وبين التقرير، أن تصاعد الوفيات أشعل استياء النازحين الذين أكدوا أن الأمم المتحدة هي المسؤولة عن وفاة أطفالهم وذويهم، وهي من تتحمل المسؤولية الأولى عن كل هذا التقصير من خلال منظماتها المرتشية التي تعمد لإهانة النازحين، بينما تكتفي المنظمات الدولية بالبيانات الإعلامية التي تضفي لها نقاطاً على الساحة الإنسانية الدولية.

في سياق متصل، ذكرت وسائل إعلامية معارضة في تقرير لها أن الأطفال السوريين الخارجين من آخر مناطق سيطرة تنظيم داعش شرق الفرات يعانون سوء التغذية.

وقال طبيب الأطفال عنتر سنو، داخل «مخيم الهول» بمحافظة الحسكة وفق وكالة «أ ف ب»: إن الأطفال «يصلون إلينا عظماً وجلداً».

وأضاف: «يصلون تقريباً وهم متوفون، لكن إذا تمكنا من إرسالهم إلى المستشفى يمكن أن ننقذ حياتهم»، مؤكداً أن الوقت مهم جداً ويجب استغلاله.

وأشارت «أ ف ب»، إلى أنه لا تنتهي معاناة الأطفال النازحين مع وصولهم إلى المخيم، إذ لا تتوافر لدى الطواقم الطبية فيه الإمكانات اللازمة لعلاج حالات سوء التغذية الحادة لدى الأطفال، إذ يتم إرسال هذه الحالات إلى مستشفى الحسكة، الذي يبعد نحو ساعة من الزمن.

ويُعد سوء التغذية الحاد، الشكل الأبرز لنقص التغذية، وهو يتطلب معالجة عاجلة ليتمكن الطفل من البقاء على قيد الحياة، وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف».

وأثناء فرارهم مع عائلاتهم توفي ٣٥ من الأطفال وحديثي الولادة خلال الشهرين الأخيرين معظمهم بسبب البرد، وفق بيان نشرته منظمة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية «OCHA» الإثنين الماضي.

ألمانيا تستعد لاستقبال ٦ آلاف مهجر سوري!

الوطن- وكالات

أعلنت ألمانيا أنها تستعد لاستقبال٦ آلاف من المهجرين السوريين المقيمين في تركيا خلال العام الحالي، وذلك بموجب اتفاق مبرم بين أنقرة والاتحاد الأوروبي في أعوام سابقة.

وقالت قناة «دوتيشيه فيليه»: إن «وزير الداخلية الألماني وجّه رسالة، (يوم) الجمعة، إلى حكومات الأقاليم الألمانية أن البلاد ستنفذ الاتفاقية والتي تقضي باستقبال ما يصل إلى ٥٠٠ لاجئ سوري من تركيا إلى ألمانيا شهرياً عام ٢٠١٩».

يأتي الإعلان الألماني في وقت تسعى فيه الحكومة السورية لإعادة المهجرين السوريين في دول الجوار والدول الغربية إلى وطنهم، مع مساع حثيثة تقوم بها روسيا في هذا المجال مع الدول التي يقيم فيها المهجرون، بهدف تحقيق هذه العودة.

وتتخذ دول غربية من ملف المهجرين السوريين وسيلة للضغط على الحكومة السورية في مسالة التسوية السياسية.

وجاء في رسالة وزير الداخلية الألماني: «أن الاتفاقية الأوروبية للاجئين مع تركيا، في الـ١٨ من آذار عام ٢٠١٦، تهدف إلى منع الهجرة غير الشرعية، والقضاء على عصابات المهربين ومساعدة اللاجئين الضعفاء على الحصول على وضع قانوني في أوروبا».

وأضافت الرسالة: إن الحكومة ستواصل الوفاء بمسؤولياتها بموجب هذه الاتفاقية، كما سيتم تحديد معايير لاستقبال اللاجئين القادمين من تركيا إلى ألمانيا.

وطالبت الرسالة الأقاليم الألمانية بضرورة التدقيق في طلبات اللجوء المقدمة من الأشخاص القادمين من مناطق سيطرة تنظيم داعش الإرهابي في سورية والعراق.

ووضعت السلطات الألمانية معايير معينة حول الأشخاص، الذين يجب استقبالهم. وينبغي مراعاة العمل بهذه المعايير «قدر الإمكان»، وتتضمن هذه المعايير على سبيل المثال، وجود القدرة على الاندماج ومستوى التعليم والخبرة العملية والمهارات اللغوية والانتماء الديني والعمر.

وكانت تركيا وقّعت مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية في ١٨ آذار ٢٠١٦، تقضي بتشديد تركيا الإجراءات على حدودها للحد من الهجرة «غير الشرعية» للسوريين، مقابل استقبال ألمانيا مهجرين مقيمين في تركيا ومساعدتهم على العيش في أوروبا بطريقة قانونية.

ومنذ بدء الأزمة في سورية عام ٢٠١١ فتح رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، حدود بلاده مع سورية لتدفق آلاف الإرهابيين من العالم لمقاتلة الجيش العربي السوري، على حين فتح أبواب بلاده على مصرعيها أمام تدفق المهجرين السوريين الفارين من إجرام الإرهابيين لاستخدامهم ورقة لابتزاز الغرب.

الوطن
عين على الوطن... سوريون يوميا سياسة مستقلة
www.alwatan.sy
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جانبلات شكاي
المدير الفني
لارا توما
الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ – ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ – ٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠